العدد(1341) السنة السادسة- الاحد (12) تشرين الاول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الأهرام: هزيمة الرأسمالية: هل توجد سياسات لايجوز مراجعتها؟

علي الدين هلال

أثارت الأزمة المالية العالمية فكر العديد من المعلقين والمحللين الذين أطلقوا عليها العديد من الصفات مثل أنها أكثر كارثة مالية تصيب الاقتصاد الرأسمالي من أيام الركود الكبيرعام١٩٢٩، أو تشبيه ماحدث بانهيار الاتحاد السوفيتي أو استخدام تعبير اقتصاد أمريكا المريض، ولكني توقفت كثيرا أمام تعبير هزيمة الرأسمالية فقد اعتبر بعض غلاة المدافعين عن الاقتصاد الرأسمالي وحرية الأسواق أن ماحدث في أعتى النظم الرأسمالية وما أدى إليه من اضطرار الحكومات إلي التدخل الذي بلغ حد التأميم لبعض المؤسسات المالية والتدخل من خلال ضخ كميات هائلة من الأموال لإنقاذ الأسواق هو رمز لهزيمة أحد الأركان الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الحر وهو حرية الأسواق وقدرتها علي تصحيح الاختلالات التي تحدث فيها من خلال آلياتها الذاتية ودون تدخل حكومي.

واعاد هذا المشهد إلى الذهن ماحدث في مصر من شهرين تقريبا عندما ورد على لسان د. محمود محيي الدين وزير الاستثمار ما فهم منه أن الحكومة تفكر في إنشاء مصنع أسمنت قطاع عام فقد اعتبر البعض ذلك خروجا عن قواعد الاقتصاد الحر وتم نفي الخبر وتكذيبه أكثر من مرة، ومشهد الأزمة العالمية ومشهد ماحدث في مصر يثير لدى الرأي العام مفهوم الاقتصاد الحر وشكل الاقتصاد الذي نسعي إلي ايجاده في بلادنا.

وأول إجابة على هذا السؤال مستمدة من تجارب الدول المتقدمة والواعدة وهو أن الاقتصاد الحر هو الطريق الفعال لإحداث النمو الاقتصادي وسواء اخذنا مثال اليابان وكوريا الجنوبية أو ماليزيا وتايلاند أو الهند والمكسيك فإنها تؤكد نفس الإجابة وأنه لابديل عن تحرير مقومات الاقتصاد للإسراع بمعدلات النمو، ودعم ذلك التطور الذي لحق بالاقتصاد الدولي في عصر العولمة، وذلك لأن الاعتماد علي آليات السوق في توظيف الموارد وتوزيعها والانفتاح على الاقتصادات الأخرى والاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي وزيادة الصادرات تحقق النمو الاقتصادي ومايرتبط به من زيادة الدخل القومي وإيجاد فرص عمل وتوفير الخدمات للناس.

ولكن هذه الإجابة رغم منطقيتها وسلامتها الظاهرية، فإنه يرد عليها حدود وقيود، فزيادة معدلات النمو في حد ذاته ليس ضمانا للارتفاع بمستوي حياة المواطنين، فيمكن أن يحدث النمو ولكن الجزء الأكبر من عوائده تظل حبيسة عدد محدود من الأفراد ما لم يرتبط تحقيق النمو باتباع سياسات عامة حكومية تحقق عدالة توزيع الخدمات ودعم نظم الضمان الاجتماعي، أضف إلى ذلك أن الأسواق غير قادرة بمفردها علي التعامل مع مشاكل اختلالاتها وبالذات في حالة الدول التي مازالت تتحول إلى الاقتصاد الحر ولاتكون الحكومة فيها قد طورت المؤسسات القادرة على تنظيم السوق ومتابعته، وعلى منع الممارسات الاقتصادية وحماية المنافسة وحقوق المستهلك والرقابة على المؤسسات المالية الوطنية والأجنبية.ويؤكد ذلك ماوصل إليه التقرير الذي صدر هذا العام عن لجنة مايكل سبنس بعنوان: طريق النمو والتنمية في عالم متغير. سياسات مرنة ودولة قوية حيث يؤكد التقرير أهمية اتباع أسلوب واقعي وعملي في سياسات النمو دون الالتزام بصياغات أيديولوجية أو وصفات جاهزة، ومعنى هذا لصانع السياسة الاقتصادية في بلادنا أنه لاتوجد حلول حتمية سلفا أوحلول مرفوضة سلفا وإنما تتحدد أي سياسة من قدراتها الواقعية على حل المشاكل.

فالسياسة هي حل مشاكل الناس وبالذات أولئك الذين يحتاجون المساندة لتحقيق هذا الهدف والسياسات العامة هي مجموعة أهداف وبرامج وخطط للتعامل مع التحديات والمشاكل بشكل علمي وعملي، ليس هناك سياسات مقدسة لايجوز مراجعتها أو المساس بها أو إعادة النظر في اولوياتها، بل إن حماية عملية التحول إلى الاقتصاد الحر تتطلب مثل هذه المراجعة للاولويات وطرق التنفيذ وتقويم الاداء بما يضمن فعالية السياسة وتحقيقها للهدف المنشود منها وعلى كل دولة أن تختار ما هي افضل حزمة للسياسات والاولويات التي تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة، ولم تتردد الدول في الاقتصادات الرأسمالية في التدخل لمنع استحواذ شركات أجنبية علي بعض المؤسسات الاقتصادية الوطنية والأمثلة موجودة من فرنسا والبرتغال وإيطاليا ولاينبغي الخوف من أن أي تدخل حكومي سوف يعطي للمستثمرين إشارة خاطئة فالمستثمر اذكي من ذلك كثيرا والعبرة هي بشكل التدخل الحكومي وهدفه وحدوده وجدواه،

إن حسن إدارة الاقتصاد لاترتبط في المقام الأول بشكل الملكية ولكن بأدوات ونظم المتابعة والرقابة على الأسواق والمؤسسات الصناعية والمالية والتأكد من أنه تتم إدارتها دون تجاوز أو خروج عن القواعد المنظمة لها لقد ساد لفترة في الأوساط الاقتصادية ماسمي اتفاق واشنطن وهو يعبر عن مجموعة السياسات التي ارتبطت بفكر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويتزايد الشعور الآن بأنه من الضروري تجاوز هذا الاتفاق بناء على خبرة النمو الاقتصادي في العشرين عاما الأخيرة والتحديات التي واجهته.

وبالنسبة لنا في مصر فإن الالتزام السياسي كان هو التحول إلى الاقتصاد الحر مع وجود دور فاعل للدولة وإن الحكومة لاينبغي أن تنسحب فجأة من النشاط الاقتصادي وأن التغيير في دورها يجب أن يكون بشكل تدريجي وتطوري نجد هذه المعاني في خطب الرئيس حسني مبارك ونجده أيضا في المباديء الأساسية للحزب الوطني وفي أوراق السياسات التي تحدد التوجه الاقتصادي والتي تشير إلى أن دور الدولة وسياساتها العامة مهمة طالما كان مفهوم هذا الدور واضحا، فالدولة عليها أن تطور ضوابط تنظيم الأسواق ومنح الاحتكاروتشجيع المنافسة وحماية المستهلك وعليها من خلال الموازنة العامة إتاحة الخدمات الأساسية للمواطنظن والعمل على الارتفاع بجودتها بما يحقق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

المستقبل: حوارات القاهرة والوضع الفلسطيني الراهن

ماجد كيالي

تجري مباحثات القاهرة بين الفصائل الفلسطينية والقيادة المصرية، في ظروف جد خطيرة، لا سيما بعد أن وصل خط المفاوضة والتسوية الى طريق مسدود، نتيجة تعنت اسرائيل وانتهاجها سياسة الأمر الواقع، عبرالاستيطان وبناء الجدار الفاصل وعزل القدس، وبعد انهيار خط الانتفاضة والمقاومة المسلحة، نتيجة استفراد إسرائيل بالشعب الفلسطيني، وإمعانها البطش به وتشديد الحصار عليه، وانكفاء الوضع العربي على همومه وأحواله، وانقسام الفلسطينيين فيما بينهم.

في ظل هذه الأوضاع الدقيقة والخطيرة، يبدو ان الفلسطينيين باتوا بحاجة ماسة للتوافق على استراتيجية سياسية وكفاحية، توحد امكانياتهم وتعزز صمودهم وتنظم طاقاتهم وترشد نضالهم، وفق ما تمليه المصلحة الوطنية، وعلى أساس التمييز بين الشعارات والطموحات والمصالح الفصائلية، وبين الحسابات السياسية القائمة على المعطيات الدولية والاقليمية الراهنة، وموازين القوى السائدة وتفاعلات الصراع بينهم وبين الاسرائيليين والتحديات الناشئة عنه.على ما تقدم فإن الفلسطينيين معنيون، في هذه المرحلة، بالاتفاق على ثلاث قضايا: أولاها توضيح خطابهم السياسي، وثانيتها، تعيين استراتيجيتهم النضالية، وثالثتها، تحديد شكل علاقاتهم الداخلية.

في الجانب الأول، وبغض النظر عن مشروعية الطموحات الوطنية وعدالة القضية، فإن المرحلة الراهنة، بمعطياتها الدولية والاقليمية والفلسطينية، تفرض على الفصائل التوافق (أقله) على استراتيجية سياسية قوامها دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، على اعتبار ذلك نتاجاً لنضال الفلسطينيين وإسهاماً في تحديد حدود المشروع الصهيوني، وكسراله في ركيزتين أساسيتين: "أرض الميعاد" ونفي وجود الشعب الفلسطيني (فكرة أرض بلا شعب).

لكن ما يجب أخذه بالاعتبار، في ضوء التجربة التفاوضية، وفي ضوء ما تطرحه اسرائيل من تصورات حول التسوية، ضرورة عدم حصر الاستراتيجية الفلسطينية بخيار واحد وحيد، أي خيار الدولتين، لأن هذا الهدف لا يقدم شيئاً ملموساً على صعيد حل قضية اللاجئين، ولا يسهم بتوليد رؤية سياسية تساهم في تعزيز وحدة الشعب، وطرح تصورات لمستقبله السياسي ومستقبل المنطقة. ومعنى ذلك انه ينبغي الأخذ بالاعتبار الخيارات الأخرى، ما يفضي لتوسيع هدف الدولة المستقلة، وفتح آفاق جديدة لنضال مستقبلي يسهم باستعادة الحقوق الفلسطينية، حل وطني ديموقراطي علماني للقضية الفلسطينية؛ على شاكلة حل الدولة الواحدة (ثنائية القومية أو دولة المواطنين). ولعل مثل هكذا استراتيجية تجيب عن مختلف الأسئلة التي تطرحها هذا القضية وتحد من الخلافات السياسية.

في الجانب الثاني المتعلق بوسائل النضال فإنه من الخطورة بمكان تقديس شكل نضالي بعينه كما ثمة خطورة بإظهار الفلسطينيين، العزل من السلاح، وكأنهم قوة عسكرية، بدلاً من اظهارهم على حقيقتهم بوصفهم شعبا يخوض معركة التحرر الوطني وكضحايا لاستعمار اسرائيل وإرهابها وعنصريتها.ومع تأكيد مشروعية النضال بكافة الأشكال وضمنها المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، فإن الفلسطينيين معنيون بدراسة جدوى أشكال النضال التي تمكنهم من الاقتراب من أهدافهم وتحقق التكامل مع استراتيجيتهم السياسية. هكذا فثمة اهمية لتركيز المقاومة المسلحة ضد الوجود الاسرائيلي الاستيطاني والعسكري في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ؛ لاظهار الأمر باعتباره صراعا ضد الاحتلال ومظاهره وأهمها الاستيطان. فالفلسطينيون في الأرض المحتلة لا يستطيعون وحدهم، امكانية زعزعة استقرار اسرائيل، من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، فإن هزيمتها (حتى على مستوى الاحتلال) يحتاج الى معطيات وضغوط دولية وعربية غير متوافرة الآن.

وهذا يفترض، أيضاً، عدم التفريط بطاقات الشعب الفلسطيني بالزج بها مرة واحدة في معركة حاسمة، غير متكافئة وغير محسوبة سياسياً (كما حصل في أعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٤) لأن إطالة أمد الصراع وتنويع اشكاله ربما يمكّن الفلسطينيين من كسب الجولات بالنقاط، في ظروف أكثر مواتاة لهم. واساساً فانه ينبغي الانتهاء من الثقافة السياسية السائدة التي تحصر الصراع مع اسرائيل بالوسائل العسكرية، فقط، فهذا الصراع ينبغي خوضه، حتى في حالة التسوية، بكل الاشكال: السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية، وبتحسين نوعية حياة المواطنين وتطوير النظم والعلاقات السياسية والمشاركة.

اما بالنسبة للجانب الثالث المتعلق بالإدارة وقضايا الإصلاح، فثمة مشكلات كبيرة نابعة من طريقة ادارة القيادة (قيادة م.ت.ف. والسلطة) للوضع ومن طريقة عمل المنظمات، الأبوية والسلطوية، وهي بحاجة الى مراجعة للتخلص من العقلية الفردية والمزاجية، والتوجه نحو صياغة جديدة للبنى والمؤسسات والعلاقات الفلسطينية، بحيث تحترم النظم والقوانين والمعايير الوطنية النضالية، والأطر الشرعية، وتكرس العلاقات الديموقراطية والتعددية والقيادة الجماعية والمؤسسية على مستوى المنظمة والمنظمات.

المشكلة أن الجميع يتحدث عن الاصلاح من دون ان يصلح احد منظمته أو مؤسسته والكل يطالب بالديموقراطية والجماعية في حين أن الجميع يمارس عكس ذلك في إطاراته، ولا شك بأن المسؤول الأول والرئيس عن حال الفوضى والتكلس في العمل الفلسطيني هي حركة فتح، من مكانتها القيادية التاريخية، ولكن الفصائل الأخرى بقياداتها ليست معفية من هذه المسؤولية كل بقدر حجمه.

العلم: المرجعية الديمقراطية دعامة قوية للانتقال الديمقراطي

د. لحسن بنساسي

تعتبر المرجعية الديمقراطية دعامة أساسية لبناء دولة المؤسسات على أسس صحيحة ومتينة، ويبقى احترام هذا المبدأ الدستوري المتعارف عليه في مختلف الدول الديموقراطية شرطا من شروط اللعبة الديموقراطية والسير العادي والمنظم لآليات المسار الديمقراطي كما هو الامر لدى الديمقراطيات الغربية التي يعتبر فيها التناوب على السلطة بناء على المرجعية الديمقراطية أساس قوتها ومناعتها ومصداقيتها وثقة الشعوب فيها.

ولقد ظل هذا المبدأ الحلقة المفقودة في المسيرة الديمقراطية المغربية منذ أول حكومة عرفتها البلاد في ظل الحياة السياسية كما أقرها دستور ١٩٦٢ عندما هيمنت عليها ظاهرة الحكومات التقنوقراطية لتفقد بذلك اللعبة الديمقراطية مصداقيتها ويصبح فيها العمل السياسي دون جدوى.

وجاء الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش لهذه السنة ليضع حدا لهذا التعامل السلبي مع المرجعية الديمقراطية ويؤكد التوجه الجديد على احترام هذا المبدأ الديمقراطي عندما عين جلالته الوزير الأول الاستاذ عباس الفاسي الأمين العام لحزب الاستقلال الذي تصدر المشهد السياسي خلال الانتخابات التشريعية الاخيرة والتي شكلت نقلة نوعية في الحياة السياسية المغربية، كما اجمع على ذلك مختلف المراقبين على الصعيد الوطني والدولي.

بهذا الخطاب السامي يكون جلالة الملك قد اعطى للمرجعية الديمقراطية مدلولها الحقيقي انسجاما مع مقتضيات الفصل ٢٤ من الدستور عندما اعتبر جلالته «أنه مهما تكن شمولية وأهمية أي إصلاح تنموي عميق، فإنه سيظل محدود الأثر إذا لم يعزز بمواصلة التأهل السياسي الشامل والمشاركة المواطنة في إنجازه الجماعي، وهو ما يجعلنا أكثر وثوقا في تعميق الديمقراطية، بانتظام الاستحقاقات الانتخابية وتكريس شفافيتها ونزاهتها من قبل كل الفاعلين وتشكيل الحكومة على أساس نتائج الاقتراع».

فإذا كان الفصل الأول من الدستور قد خول لجلالة الملك الحق في تعيين الوزير الأول والوزراء دون قيد أو شرط، فإن التوجه الجديد الذي جاء به الخطاب الملكي قد أعطى تفسيرا وتأويلا يستجيبان لمتطلبات المرجعية الديمقراطية لتجاوز أي لبس أو غموض في المستقبل وسد ثغرة دستورية شكلت على الدوام موضوع تأويلات متباينة في كل استحقاق تشريعي.

إن هذه القراءة الجديدة لمقتضيات الفصل ٢٤ من الدستور كما جاء بها الخطاب الملكي تشكل تحولا عميقا في الحياة السياسية المغربية ومسيرتها الديمقراطية سواء من حيث اعتماد المرجعية الديمقراطية كأساس لاختيار الحكومة، وبالتالي وضع حد لظاهرة الحكومات التقنوقراطية وتكريس مفهوم الحكومات السياسية المنبثقة من صناديق الاقتراع أو من حيث تعزيز الاستقرار الحكومي مادامت الحكومة مكونة على أساس الاختيار الديمقراطي وتحظى بثقة جلالة الملك وتساندها الاغلبية النيابية التي وافقت على برنامجها، أو من حيث دعم التأهيل السياسي وإعادة الاعتبار للأحزاب السياسية وتقوية دورها الدستوري في التأطير والتنظيم والتمثيل وخلق جو وظروف وشروط المنافسة الشريفة بين مكونات المشهد السياسي، من حيث تخليق الحياة السياسية بما يضمن إقرار حكامة سياسية قوامها المنافسة الحرة والشفافية والنزاهة في العمل السياسي النظيف والجاد والمسؤول، عندما أكد جلالته على ضرورة المساهمة الفعالة للهيئات السياسية الجادة في حمل مشعل الاصلاح والتحديث وانبثاق مشهد سياسي معقلن، تنهض فيه بدورها الدستوري في التأطير الناجع والتمثيل الملتزم والتنافس الانتخابي الحر على حسن تدبير الشأن العام.

وهذا يعني أن عهد الخرائط السياسية المصنوعة مسبقا وما تفرزه من أغلبية نيابية مزيفة لاتعكس بحق إرادة الشعب المغربي وما ينبثق عنها من حكومة هشة لامصداقية لها ولاتحظى بثقة المواطنين قد انتهى بدون رجعة مادام تشكيل الحكومة يتم على أساس صناديق الاقتراع بناء على استحقاقات انتخابية حرة ونزيهة بما يعني تكريس المرجعية الديمقراطية التي تشكل بحق دعامة توجه للانتقال الديمقراطي الذي حرص جلالة الملك على دعم متطلباته السياسية والاجتماعية والاقتصادية لما فيه ضمان ترسيخ البناء الديمقراطي القويم بالبلاد.

الدستور: خاطرة: دببة بأجنحة مستعارة!

خيري منصور

لم يكن فريدمان أول من قرع الجرس منذراً واشنطن بالتمدد الروسي الجديد نحو حديقتها الخلفية ، لكنه كان كعادته أول من شحن عباراته بصفارات انذار مدوية.

روسيا بوتين دشنت عهدا منقطعا الى حد كبير عن روسيا البيروسترويكا التي ترنحت واوشكت على السقوط في عهد يلتسن ، الذي وصفه بعض المعلقين بأنه تجسيد حيّ لما آلت اليه روسيا في خريفها،

ان عودة روسيا الى هافانا هذه المرة مروراً بفنزويلا ليست من ذلك الطراز الساخن الذي عرفته الحرب الباردة ، خصوصا في اللحظة الحاسمة التي حولت خليج الخنازير الى لغم كوني موقوت ، والحرب الباردة لا تتكرر فقط بمفردات معجمها ، ولا بالنوستالجيا التي تداعب أوتاراً حساسة في قلوب من تبقى من الشيوعيين على قيد الحلم القديم.

ثمة تعليقات لا تنقطع في الصحف الامريكية عن عودة روسيا الى امريكا اللاتينية ، بحيث يبدو المشهد كما لو أن المعسكر القديم دبت الحياة في شرايينه واندلعت السخونة تحت أبطه البارد ، فروسيا بوتين خرجت من غرفة العناية المركزة وتجاوزت تلك اللحظة التي راهن عليها الغرب الرأسمالي ، لكن ليس الى الحد الذي تنبت فيه أجنحة للدببة ، فالسبات كان طويلاً ، وشجون روسيا المحلية لا آخر لها ، وان كان هذا الاستغراق المحلي لم يمنع بريماكوف مثلا من محاولة احياء ما كان يسمى في عشرينيات القرن الماضي قلب العالم وروسيا هي هذا القلب أو على الاقل هي عضلته ومجاله الحيوي..

لقد بدأ أول احتكاك ملحوظ بين موسكو وواشنطن مع الدرع الصاروخي الذي رأت فيه روسيا تحرشا مباشراً بها ، لكن الاسباب أبعد وأعمق من كل هذا ، فروسيا جريحة في عمق نرجسيتها منذ انتهى الأمر الى سيطرة القطب الواحد وتحولت كالطاووس بعد نزع ريشه الى كتلة صغيرة من اللحم الهش..

لقد اقتربت مدافع الناتو من الكرملين ، وبدت الامور كما لو انها سويت الى حد بعيد ، بحيث لم يعد من قرائن الحرب الباردة وأدبياتها سوى ما يشبه النوستالجيا ، وما تبقى من أناشيد وأغنيات سياسية واطلال مقرات حزبية تخفق فوقها الاعلام الحمر.. واحيانا يقدم التاريخ هدايا لمن كانوا للتو من ضحاياه ، فالازمة الاقتصادية العالمية التي بدأت من امريكا شككت الكثيرين بجدوى النظام الرأسمالي باعتباره قدراً بشرياً وسياسيا وثقافيا واقتصاديا للعالم..

وأذكر أن كاتبا امريكياً انفرد في قراءة المشهد الروسي عشية اسدال الستار على الحرب الباردة ، حيث قال ان الجرعات العالية التي حقن بها الغرب الرأسمالي الدول الاشتراكية كانت لها اعراض جانبية مثيرة..وتوقع هذا الكاتب ان الحصار والافقار قد يستولدان مجدداً حنيناً ماركسيا ، لأن ما قاله البيركامو ذات يوم عبر عن هذه المسألة اكثر من اي شعار ايديولوجي ، فقد قال بأنه تعلم الاشتراكية من معلم عملاق ، اسمه الفقر ولم يتعلمها من ماركس ولينين أو حتى الفابيين الانجليز.ومن الواضح ان الدببة تستشعر الآن بعض الدفء وتتململ استعداداً لمغادرة السُبات ، لكن الوقع بأن تنبت لها أجنحة هو من قبيل التفكير الرغائبي ، والاسقاطات الايديولوجية والعاطفية،،

الوطن: على روسيا والغرب التفكير بشكل مشترك

ديمتري كوزيروف

التقت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف عقب القائهما كلمة امام منتدى حوار سانت بطرسبورج معا.

وعبرت عن موقفها السابق بشأن اوسيتيا قائلة"نعتقد ان رد الفعل الروسي في هذه الازمة لم يكن مناسبا" وكان كلمة "رد فعل" لها دلالتها ومع ذلك فان الاوروبيين يدركون منذ وقت طويل من الذي بدأ الحرب. ولا توجد دلالة اقل من دعاويها لروسيا والمانيا ببناء ثقة مجددا ويكون لديهما مزيد من النقاشات بشأن القضايا المتاحة- وهو تماما ما فعلته ميركل وميدفيديف فيما بعد على طاولة التفاوض، حيث ناقشا بشكل خاص مبادرة ميدفيديف بشأن اتفاقية امن اوروبي جديدة.

في الوقت الذي كان ميدفيديف يتحدث فيه في حوار سانت بطرسبورج اشار ربما مصادفة على ما يبدو، "نتفق في الافكار مع المستشارة الاتحادية." وبالتأكيد فانه يتفق مع افكار ميركل الان بان التصادم الروسي- الاوروبي قد تحول الى افكار مشتركة لروسيا مع اوروبا والولايات المتحدة بعد اقل من شهرين فقط من مهاجمة جورجيا لاوسيتيا الجنوبية.

وكما هو الحال بالنسبة لبلدان اخرى، فانهم يدركون بشكل جيد تماما ما حدث في اوسيتيا الجنوبية في مطلع اغسطس الماضي. لدى روسيا الان خلافات بشأن هذا الهجوم الجورجي على اوسيتيا مع الغرب،واخبرني وزير الشئون الخارجية الروسي سيرجي لافروف في اليوم الاخير له من اقامته في مقر الجمعية العامة للامم المتحدة انه تحدث في ذلك الى العشرات من زملائه من كل انحاء العالم وانهم تفهموا الوضع.

من الصعب تعليق اهمية على الوضع الانتقالي الحالي لتعارض الاراء في ٣٠ دولة. دعونا نحلل الاراء التي تم التعبير عنها في الولايات المتحدة التي انخرطت في الصراع مع الجانب الجورجي. فواشنطن تغير الموقف ببطء من ضغط كلي على موسكو، لكن اين هذا التحول؟ بالتأكيد فان وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس لم تبد اشارة واضحة في ذلك لكن الفرق واضح بين لهجتها المتشددة من شهر مضى وبين الطريقة التي تتحدث بها الان.عندما التقت رايس لافروف مؤخرا اتفقا على عدم جعل القضية الجورجية هي الاساس للعلاقات الثنائية. واعلنت ان اميركا عازمة على البقاء على اتصال مع روسيا ومواصلة الشراكة في كثير من المجالات. وقالت في مقابلة مع وكالة انباء بلومبيرج "سوف نواصل التعاون مع روسيا في الشرق الاوسط وايران وكوريا الشمالية ومنع الانتشار النووي والارهاب، والوضع غير المحظوط هو ذلك النوع من تعميق العلاقة التي كنا نأمل فيها جميعا والذي يبدو انه معرض للخطر الان. غير انه لا يزال امام روسيا الاختيار."

الان وعندما كان يتحدث فيه دانيل فريد مساعد وزيرة الخارجية الاميركية لشئون اوروبا واوراسيا في تالين، شكا من ان روسيا تعزل نفسها في الوقت الذي ترغب فيه الولايات المتحدة في التعاون.

كما ان موسكو قاسية ايضا. وقال" تريدون التعاون فقط في المجالات المفيدة لكم وحدكم. وسوف ننظر فيما اذا كنا نريد ذلك النوع من التعاون اجمالا ام لا".

يدرك المعنيون حتى الان انه بمجرد اجتياز اميركا انتخاباتها في نوفمبر المقبل، سوف تطلب من روسيا عدم تخويفها بالقاذفات التي تحلق في نصف الكرة الغربي وسوف تقدم مطالب اخرى في الوقت الذي سوف ترد فيه موسكو بقائمة اطول من مطالبها الخاصة. وبشكل خاص فانها سوف تطلب من واشنطن التوقف عن رعاية انظمة ضعيفة ممكن التحكم فيها على طول الحدود الروسية وهي الانظمة التي تكره موسكو بشكل غير طبيعي.

يمكن ان تنشأ علاقات روسية-اميركية طبيعية من مثل هذا الاختلاف في المتطلبات خلال سنتين او ثلاث سنوات. وفي الحقيقة فانه لم يكن هناك علاقات طبيعية بين اميركا وروسيا على مدى السنوات الـ١٧ الاخيرة. وما كان لديهم لم يكن سوى اتصالات شخصية بين الرئيسين بوصف ذلك ضمانة ضد الصراعات- وهي الضمانة التي لا تعمل في مناسبات معينة، كما نرى الان. كما ترى اميركا ذلك في الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي.

كما ادركت اميركا ان سياستها المتطرفة يمكن ان تحول اوروبا الى مركز نفوذ سياسي قوي جديد. وقد بدأ هذا التحول الان بنشاط غير متوقع للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي. وكان يمكن ان يكون ذلك امرا طيبا لو انه قام بذلك بمبادرات بحر متوسطية، لكن ليس الامر عند هذا الحد بل انه نشيط ايضا في تسوية ازمة الشرق الاوسط وهو الامر بالغ الاهمية بالنسبة للولايات المتحدة. وهو يتوسط الان في صراع القوقاز نيابة عن الاتحاد الاوروبي. وفي الحقيقة فانه وسيط بين روسيا والولايات المتحدة حيث فشلت في ذلك الولايات المتحدة او انها لم تكن تريد ابعاد نفسها عن ساكاشفيلي المولع بالقتال بمجرد ان فتح العداوات. وقد تم اضافة الوقود على النار عندما اعلنت انجيلا ميركل امام منتدى عام في روسيا انه من الجدير بالاهتمام بالنسبة روسيا والمانيا مناقشة الدور الاميركي في العالم والدور الذي ترغب فيه روسيا وتستطيع ويجب عليها ان تلعبه في العالم.

وبدورها فان روسيا صمدت بشكل مشرف امام الضغط الاميركي الاولي وحددت التصرف الاوروبي. والان فانها تعالج مشكلة دبلوماسية هائلة.اولا، دائما ما كان من المستحيل ان تنفجر امام احد الخصوم ولا تعمل شيء اخر. حقيقي ان موسكو تتحدث بشكل مخز عن كل الذين اعموا ابصارهم عن الابادة الجماعية في اوسيتيا وعززوا على وتر العدوان الروسي المزعوم. ومع ذلك فان الهدف النهائي ليس اذلال الخصم بل تحسين العلاقات الروسية مع الولايات المتحدة واوروبا. ويجب على روسيا ان تستغل نهجها الاخلاقي المستقيم في تحقيق ذلك الهدف.

ثانيا، على روسيا ألا تأمل ان الولايات المتحدة واوروبا سواء منفصلين او مجتمعين سوف يعترفون فورا بكل الاخطاء التي يرتكبونها بحق روسيا سنة تلو السنة. حقيقة انهم ارادوا اساسا خاصا للعلاقات مع روسيا في الوقت الذي كانت تريد فيه روسيا اساسا مختلفا تماما. مع ذلك فليس ثمة سبيل لتسوية كل شيء بضربة واحدة وبوثيقة واحدة وهو ما يعني بانه يجب اختيار الاتجاه الصحيح لتحقيق الهدف والسير فيه خطوة بخطوة.